مصير المعارضات السورية بين التبعية والمسألة الوطنية

بسام أبو عبد الله

قصة المعارضات السورية تحتاج للكثير من البحث والتدقيق والتمحيص، حتى لا نخلط الحابل بالنابل، ونُتهم من هؤلاء بأننا نوزع شهادات بالوطنية، أو بأننا نمتلك مخبراً لتحليل نسبة الوطنية والانتماء الوطني، فنمنح شهادة للبعض ونحجبها عن آخرين، وهذه السردية التي دأب كثير من منظري المعارضات في الخارج على إطلاقها ضدنا وضد كل من يسألهم سؤالاً بسيطاً وبريئاً: من يمولكم أيها السادة، كيف تعيشون في فنادق النجوم الخمسة، ومن أين تنفقون على المظاهر الباذخة التي تعيشون فيها وقد أصبح يعرفها القاصي والداني وانفضحت وثائقها وأدلتها وشيكاتها في كل مكان؟!

القضية ليست في توزيع الشهادات بالوطنية، لأن الأمر لا يحتاج لشهادات وإنما لممارسات على أرض الواقع، وسلوك نلمسه ونحسه ونشعر به أنه بيننا، يُعزي بالشهداء ويداوي الجرحى ويبلسم آلام السوريين في كل مكان، ويعيش انقطاع الكهرباء والمياه وتهديدات القذائف اليومية من «مدعي الثورة» المزعومين بكل أشكالهم وتسمياتهم الإسلامية منها والديمقراطية.

في حالة، كالحالة السورية، لا إمكانية لأنصاف الحلول والرمادية في الموقف، فعندما يذبح الوطن ويأتيه القتلة من كل حدب وصوب، من الصعب جداً علي وعلى الكثيرين ممن ضحوا وقدموا فلذات أكبادهم بكبرياء وعزة وكرامة، أن يتفهموا اعتذارات البعض أو تبريرات البعض الآخر، وكأن القضية كانت قضية كراسي حكم وصراعاً على السلطة، وليست قضية وطن اسمه «سورية» يدمر فيه كل شيء كل شيء، بحيث لا يبقى له أثر ونفوذ وتأثير وروح تاريخ وحاضر ومستقبل تنفث ترانيمها على العالم أجمع.

المشكلة ليست في عدم قدرة هؤلاء على فهم ما يجري تجاه بلدهم، ذلك أنهم في التحليل يظهرون مهارات فائقة عبر الشاشات، ومن عواصم العالم أجمع، ولكن أياً منهم لا يتجرأ على الحديث من بين أبناء شعبه ومن دمشق، والغريب أن أياً من المعارضات التي فرضتها الأزمة السورية لم يحمل اسم دمشق، إذ ظهر لدينا وفقاً للتصنيفات الموجودة ثلاث منصات: منصة الرياض نسبة للسعودية، ومنصة القاهرة نسبة لمصر، ومنصة موسكو نسبة لروسيا، وأما معارضات الداخل فلقد عجزنا عن حفظ أسماء أحزابها وشخصياتها، على الرغم من وجود شخصيات محترمة ووطنية بقيت مع شعبها في السراء والضراء، ورفضت الالتحاق بأي من المنصات التي ظهرت في الخارج، ولكنها لا تملك القدرات المالية والشعبية والكاريزماتية للنشاط والعمل على الرأي العام.

إشكالية المعارضات السورية الموجودة في الخارج، أنها معارضات تابعة ومُسيرة وخاضعة لإرادات إقليمية ودولية، ومن ثم ينطبق عليها مصطلح «الأدوات» أكثر من مصطلح «المعارضة» بالمفهوم السياسي والدستوري والقانوني المتعارف عليه عالمياً، إذ لا يمكن لي مثلاً ولا لملايين السوريين أن يقتنعوا أن رياض حجاب أو رياض نعسان آغا أو مناف طلاس أو جمال سليمان أو جهاد مقدسي وغيرهم الكثير، أنهم معارضون أو يمثلون حيثية في الشارع السوري، أو يحركون جماهير تنتظرهم لمجرد طلتهم البهية على الشاشة، أو ينتظرهم المثقفون لسماع نظرياتهم وتحليلاتهم للواقع وطرق الخروج منه.

ما عرفناه عن هؤلاء وغيرهم كُثر، أسطوانة واحدة لم يراجعوها مرة واحدة، وهي: الأسد ديكتاتور يجب أن يرحل، والنظام يجب أن يسقط، والبعث يجب أن يجري اجتثاثه، وإسرائيل صديق، وإيران عدو، وروسيا محتلة، وتركيا صديقة، والسعودية داعمة لحقوق السوريين وحريصة عليهم، والثوار على الأرض سيحققون المعجزات، والحديث عن الحريات من الرياض والدوحة واسطنبول، وتنظير عن الديمقراطية من الدرعية عاصمة الوهابية، أو عبر قناة «الجزيرة» حيث الإخوان المسلمون، وترهات عن حقوق الإنسان والدستور والفدرلة، وإيمان مطلق بأن الولايات المتحدة وأوروبا والغرب مُغرم بالثورة السورية، ولا ينام ساسة الغرب قبل أن يطمئنوا على السوريين في درعا ودير الزور والرقة وحمص وحماة وريف دمشق.

في بداية الأحداث في سورية كنت أخالُ أن المعارضة تحولت إلى مهنة جديدة كالطبيب والمهندس والفنان والرسام، إذ كان يُطل علينا في اليوم الواحد نماذج وأشكال وموديلات تفرخها الفضائيات المعادية يومياً، حتى إنك لا تكاد تعرف كما نقول بالعامية: «قرعة جده من أين؟» ونظراً لكثافة استخدام هذه الصفة من كل من هب ودب، ومن كل من لا عمل له، ومن كل فاشل وتافه ومرتزق ومريض نفسياً، أستطيع أن أجزم أن كلمة «معارضة» تحولت لدى الرأي العام السوري إلى مرادف للخيانة والعمالة والقذارة والتآمر على الوطن، على الرغم من أنني على قناعة تامة بأنها كلمة نبيلة، ويُفترض أن تكون وطنية ومنتمية لقضايا الوطن والناس والشعب، فالمعارضة إذاً: ليست مهنة من لا مهنة له، وإنما هي حالة سياسية تقوم على أحزاب وقوى وطنية منتمية لقضايا وطنها، ومتمسكة باستقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وتدافع عن رؤاها من خلال برامج سياسية واقتصادية واجتماعية هدفها تقدم المجتمع ورقي الدولة وقوتها ودعم مؤسساتها واحترام دستورها وعلمها ورموزها السيادية.

للأسف، تجربة المعارضة السورية كانت النموذج الأسوأ والأكثر عمالة وخسة ووضاعة تجاه وطنها وشعبها، فقد أدارتها أجهزة المخابرات الدولية والإقليمية وشبكات الجواسيس وقصور أمراء البترودولار، وحولتها إلى نموذج للمسخرة والازدراء والخسة والوضاعة، حتى ليكاد الإنسان يتقيأ عندما يستمع إلى تقلباتها وتحولاتها وبهلوانياتها وتصريحات عناصرها، النارية منها والباردة التي تتغير على وقع البورصات الإقليمية والدولية.

كم كُنا نتمنى أن تنشأ لدينا معارضة سياسية حقيقية وطنية، تعبر عن قضايا الناس، وتتمسك بتراب الوطن ووحدته وتحافظ على مؤسسات الشعب وترفض التدمير، وتشكل رأياً عاماً يؤيدها ويجتمع حولها من أجل سورية أكثر قوة ومناعة ومكانة وعزة وكرامة، وليس من أجل الانخراط في معادلات الصراع الإقليمية والدولية، والتي هي أضعف لاعب فيها، كما تستطيع أن تقدم برامج سياسية تعكس تراث الشعب السوري وتاريخه ونضالاته ومبادئه، مع برامج اقتصادية واجتماعية تحاجج فيها الحكومة وتنتقدها، وتقدم البدائل الوطنية والمنطقية والقابلة للتطبيق.

أما منطق الردح وإزالة الآخر واستئصاله، فهذا ليس منطق معارضة سياسية، إنما هو منطق الانقلاب على الدستور ومؤسسات الدولة وتدمير البلد، ولهذا تجد هذه المعارضات نفسها الآن في وضع يرثى له، وهي تتناول السيروم السياسي من دون أن يحييها وينعشها ويجعلها قابلة للحياة، فالقوى السياسية التي اعتاشت على التبعية والخنوع لأوامر المشغل، لن تستطيع أن تجد المبررات الكافية والمنطقية، لسرعة تقلبات مواقفها لتتواءم مع متطلبات وشروط المُشغل، وهو ما سوف يزيدها تعرياً وانكشافاً أمام شعبها والعالم.

أعتقد أن مشكلة هذه المعارضة السياسية مستقبلاً لن تكون مع الحكومة التي، لأسباب عديدة قد ترتبط بالتسويات المقبلة، يمكن أن تقبل عودة البعض من هذه النماذج، وإنما المشكلة ستكون مع الشعب السوري الذي لن يغفر لهؤلاء مواقفهم المتخاذلة والمتآمرة على سورية في فترة محنتها وآلامها واستهدافها، وسيدفعون الثمن بصاقاً واحتقاراً في كل مكان يحلون فيه.

وهنا: لا أعتقد أن الحكومة السورية قادرة على توفير كلاب الحراسة لهؤلاء فمن لا يحميه شعبه، ويحضنه ويحظى باحترامه فلا يمكن لأي قوة في العالم أن تحميه.

نصيحتي لهؤلاء أن ابدؤوا بالبحث عن أماكن لصرف أموالكم الحرام التي جمعتموها على حساب وطنكم وشعبكم، ولكن بالتأكيد ليس في سورية، كما أظن وأعتقد!

تعتيم إعلامي على اجتماع خبراء الضامنين لعملية أستانا في طهران

لافروف: تهديد داعش «لم يختف» وإرهابيوه ينتشرون في كل أنحاء العالم

| وكالات

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية «لم يختف» وإرهابيوه منتشرون في كل أنحاء العالم بما في ذلك المناطق القريبة من روسيا وإندونيسيا.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي في ختام محادثاته مع نظيرته الإندونيسية ريتنو مارسودي في العاصمة الإندونيسية جاكرتا بحسب وكالة «تاس» الروسية للأنباء: إن «ما يثير قلقنا هو الوضع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فعلى الرغم من تحقيق تقدم معين في عملية إيجاد حل للأزمة في سورية ومكافحة الإرهاب فإن التهديد الذي يمثله تنظيم داعش لم يختف وعناصره ينتشرون في كل أنحاء العالم بما في ذلك في مناطق قريبة من الحدود الروسية والإندونيسية».

وأضاف لافروف: إن «موسكو وجاكرتا اتفقتا على إيلاء اهتمام خاص بتعزيز الاتصالات والتنسيق بين أجهزة الأمن الخاصة والاستخبارات بين البلدين بهدف محاربة تنظيم داعش ومواجهة موجة الإرهاب هذه وكذلك تكثيف التعاون على المستوى الثنائي وفي إطار المنصة الروسية الآسيوية».

وتابع: «نؤكد كلانا تقارب المواقف وتشابهها فيما يتعلق بأغلبية القضايا العالمية والكبرى.. وكما هو موقف اندونيسيا نحن نعتبر أن أي صراعات أو أزمات في العالم يجب أن تحل بما يتفق مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وذلك من خلال الحوار السياسي والمفاوضات والبحث عن الحلول الوسط ورفض التدخل الأجنبي».

وحول العلاقات الثنائية بين روسيا وإندونيسيا قال لافروف: «لقد أكدنا على الهدف الذي وضعه رئيسا البلدين والمتمثل بزيادة معدل التجارة بيننا إلى خمسة مليارات دولار»، لافتاً إلى أن «المعدل الآن يقترب من ثلاثة مليارات دولار ونحن ننوي تهيئة الشروط المرضية للصادرات الإندونيسية ولاسيما فيما يتعلق بالأسماك وأنواع أخرى من المواد الغذائية وكذلك إرساء الأوضاع الملائمة للشركات في البلدين».

وأشار إلى أنه جرى خلال الاجتماع مناقشة القضايا العسكرية والتقنية التي تهم الطرفين وقال: «نحن مهتمون بتزويد جاكرتا بالقدرة على مواجهة أي تهديدات»، مبيناً وجود لجنة روسية إندونيسية مشتركة حول التعاون العسكري بين البلدين.

وأول من أمس، ذكرت وزارة الدفاع الروسية، أن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الجنرال فاليري غيراسيموف، بحث مع نظيره الأميركي جوزيف دانفورد، عبر الهاتف، تطورات الوضع الأمني في سورية والعراق.

وأفادت الوزارة، بأن الطرفين «تبادلا الآراء حول الوضع في سورية والعراق»، كما بحثا «الخطوات اللاحقة في مكافحة المنظمات الإرهابية الدولية».

وذكر، أن المحادثات تناولت أيضاً «مسائل متعلقة بأداء منطقة خفض التوتر في جنوب شرق سورية».

ومن المفترض أن يكون اجتماع خبراء الدول الضامنة لعملية أستانا السورية السورية «روسيا- إيران- تركيا» اختتم أمس في العاصمة الإيرانية طهران، بعد كان بدأ الثلاثاء، ولكن لم يرشح أي معلومات عنه.

وبحسب ما ذكرت وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء الثلاثاء، فإن الاجتماع سيناقش «وقف إطلاق النار» و«مناطق تخفيف التصعيد» وسيطرح ما يتم التوصل إليه على اجتماع مساعدي وزراء الخارجية في «أستانا ٦» المقرر عقده في أواخر الشهر الجاري في كازاخستان.

يذكر أن العاصمة الكازاخية «أستانا» استضافت خمسة اجتماعات حول سورية هذا العام كان آخرها في الرابع والخامس من تموز الماضي، وتوج الرابع بالتوصل إلى اتفاق مبدئي تضمن إنشاء ٤ مناطق لتخفيف التصعيد في سورية في «إدلب، شمال حمص، الغوطة الشرقية، جنوب سورية».

وصدر بيان مشترك عن الدول الضامنة في الجولة الخامسة، أكدت فيه سعيها إلى أمن واستقرار ووحدة الأراضي السورية وتقوية وتعزيز نظام وقف الأعمال القتالية واستمرار المساهمة في بناء الثقة بين الأطراف في سورية كما تقرر إجراء اللقاء القادم في أستانا خلال الأسبوع الأخير من آب الجاري.

وجرت هذه المحادثات بمشاركة وفدي الجمهورية العربية السورية والميليشيات المسلحة ووفود الدول الضامنة والمبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا، فضلاً عن ممثلي الأردن والولايات المتحدة بصفتهما دولتين مراقبتين في المحادثات.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال اجتماعه مع وزراء خارجية دول الآسيان في مانيلا (رويترز)

انتشار قريب للشرطة العسكرية الروسية في معابر إضافية بدرعا.. والمحافظ: القادم أفضل

| سامر ضاحي

توقع محافظ درعا محمد خالد الهنوس أن يكون الوضع في المحافظة في الأيام القادمة «أفضل بكثير»، مشيراً إلى أن المواطنين باتوا يشعرون بالسعادة والراحة النفسية وأن هناك تحسناً في الأداء على الأرض لمتابعة الأعمال أكثر، وذلك بعد اتفاق «منطقة تخفيف التصعيد» في جنوب غرب البلاد، وانتشار الشرطة العسكرية الروسية على عابر بريف المحافظة.

وفي السابع من الشهر الفائت توصل الرئيسان الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين إلى اتفاق لإنشاء «منطقة تخفيف تصعيد» في جنوب غرب سورية تبعه في التاسع من الشهر ذاته إعلان الجيش العربي السوري وقف للأعمال القتالية في المناطق المشمولة بالاتفاق.

وقال الهنوس لـ«الوطن»، أمس: إن «الأمور في المحافظة بخير وهناك شعور بالسعادة والراحة النفسية لدى المواطنين وهناك تحسن في الأداء على الأرض لمتابعة الأعمال أكثر، والكل يأمل أن يرى شيئاً جديداً على الأرض في الأيام القادمة، لأن وقف إطلاق النار يجب أن يرافقه ترتيبات على الأرض ومن المستحيل أن يدوم وقف إطلاق النار هكذا إلى ما لا نهاية».

وأضاف: «استناداً لتعليمات وتوجيهات الحكومة انتقلنا للبحث عن مشاريع استثمارية في مرحلة إعادة الإعمار بعدما انتهت مرحلة القذائف والتي تتابعها أصلاً القوات المسلحة، وكذلك نبحث في تفعيل دور مجالس المدن والبلدات والبحث عن تطوير الزراعة وكل ما يخدم المجتمع».

ورأى الهنوس، أن «الأيام القادمة (ستكون) أفضل بكثير ولدينا مشروع رائد لإرواء مدينة درعا نحن في نهاياته بالتنسيق مع المنظمات الدولية وهو مشروع إستراتيجي يكفي المدينة لمدة عشرين سنة».

من جهتها قالت مصادر مطلعة في درعا لـ«الوطن»: إن «انتشاراً للأصدقاء الروس سيتم قريباً على معابر إضافية تؤدي إلى المناطق التي تخضع لسيطرة المسلحين سيتم قريباً، وستكون معهم جهة رسمية معينة من الدولة وعلى الأغلب أن تكون قوات حفظ النظام» مشيرة إلى «إمكانية وجود وجهاء من المجالس المحلية المدنية معهم»، وأضافت: إن الانتشار الروسي سيكون على معبري داعل- خربة غزالة، والخربة الجنوبي.

وفي ١٨ الشهر الماضي وصل ٢٩٠ جندياً روسياً إلى المحافظة في إطار مجموعة مراقبة تطبيق اتفاق الهدنة، حيث لفتت المصادر أمس إلى أن هؤلاء سيكونون قوام الشرطة العسكرية الروسية التي ستنتشر على المعابر الجديدة.

وأوضحت المصادر أن الأصدقاء الروس إضافة إلى ذلك ينتشرون حالياً في نقاط المراقبة لمرافقة تنفيذ اتفاق «منطقة تخفيف التصعيد» وأضافت: «بالمجمل هناك هدوء جيد».

ونقلت المصادر عن قيادي من الأصدقاء الروس قوله: إن «هذه المرحلة تؤدي إلى زيادة التسويات وبطريقة آلية، ليس فقط الحل مع الدولة السورية بل مع الميليشيات المسلحة وإن لم يكن بشكل جماعي فهو ليس بشكل إفرادي أيضاً وإنما عبر مجموعات».

وعن معبر نصيب أكدت المصادر أن أولوية الحكومة فتح المعبر وتجري حالياً مباحثات (لم يحدد أطرافها) بشأنه لم يرشح عنها أي شيء بعد، مؤكدة أن المعيار الأساسي هو السيادة والثوابت الوطنية وان المعبر سيفتح بالتأكيد لكن بانتظار التوافق حول وضعه.

وفي ١٣ الشهر الماضي تحدثت تقارير صحفية أردنية أن لجنة تنسيق عسكرية أردنية بحثت، عبر اتصالات ذات طبيعة فنية، مع الجانب السوري من خلال الوسيط الروسي إمكانية عودة الجيش العربي السوري لإدارة معبر نصيب المغلق بين الجانبين.

وذكرت التقارير أن عمان «لا تمانع» عودة معبر نصيب الرسمي للولاية العسكرية السورية لا بل يشكل ذلك مطلباً لها.

وفي الأسبوع الجاري أكد ممثل الجيش الروسي والعامل في سرية الشرطة العسكرية العاملة في درعا ارتور كارتويف أن الوضع مستقر في منطقة تخفيف التصعيد في المحافظة وأن العسكريين الروس يفتشون يوميا في منطقة تخفيف التصعيد بمحافظة درعا نحو ألف سيارة و١٥٠٠ شخص.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني عن كارتويف: «نحن في نقطة العبور والتفتيش هذه منذ أسبوعين وكل شيء على ما يرام».

صبرا أقر بإعادة هيكلة «العليا للمفاوضات»

«الائتلاف» يلتمس دعم الرياض بعد قطع المدد التركي

| الوطن

مع توارد الأنباء عن قطع الحكومة التركية المنحة الشهرية للائتلاف المعارض، وصل وفد من الأخير، إلى الرياض، وذلك عشية مؤتمر «الرياض ٢» الذي دعت إليه «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة بهدف توسيع مشاركة الهيئات السياسية الأخرى.

وبدا أن المعارضين في الخارج، يمرون في مرحلة انعدام وزن مع كم التطورات الكبيرة التي استجدت مؤخراً، والتي ترقى لأن تكون بمثابة زلزال في صفوفهم من دون أن يهتدوا إلى الطريق المناسبة للتعامل معه، فالولايات المتحدة رمتهم تقرباً من الروس، أما تركيا فقد قطعت التمويل عن ائتلافهم، والصراع ما بين قطر والسعودية خلل أسس «العليا للمفاوضات»، وإشارات الغزل الفرنسية الودية تجاه دمشق وموسكو وطهران، تركتهم من دون داعم أوروبي وازن. وحتى لدى أكثر المسؤولين السعوديين تشدداً حيال دمشق وطهران، وزير الخارجية عادل الجبير، برزت مؤخراً أمارات الواقعية، حيث صارح قادة «العليا للمفاوضات» بضرورة تغيير إستراتيجيتهم وقبول بقاء الرئيس بشار الأسد خلال المرحلة الانتقالية.

ومن المفترض أن يكون الجبير قد أبلغ وفد الائتلاف و«الحكومة المؤقتة» الذين التقاهم في العاصمة السعودية أمس ذات الرسالة.

وتأتي هذه الزيارة عقب دعوة «العليا للمفاوضات» إلى عقد لقاء موسع للمعارضة في الرياض «مؤتمر الرياض ٢»، يهدف إلى توسيع مشاركة المنصات المعارضة في الهيئة والمفاوضات السياسية. إلا أن ممثلي منصتي «موسكو» و«القاهرة» رفضوا تلبية الدعوة.

وبدا عضو «العليا للمفاوضات» جورج صبرا، صريحاً، حين أقر بأن الهدف من المؤتمر إحداث تغيير في سقوف الهيئة. ورداً على سؤال لموقع «زمان الوصل» المعارض، عما إذ كان المطلوب من وراء الدعوة إلى «الرياض ٢» إعادة تشكيل الهيئة وتوسيع قاعدة قبول الرئيس الأسد في صفوف «العليا للمفاوضات»، قال: «هناك حقيقة شيء من هذا الأمر».

ونفى صبرا أن يكون وزير الخارجية السعودي قد مارس الضغط على الهيئة لإعادة تشكيلها، وإن اعترف بأن الجبير أبلغهم مداورة بضرورة تغيير مقاربتهم، من خلال قوله لهم: «(هناك) متغيرات على الساحة الدولية والإقليمية فيما يتعلق بالوضع السوري، وإن الأولوية أصبحت للإرهاب وليس إسقاط «الرئيس» الأسد، وعليكم أن تراعوا هذه المتغيرات».

وزيران لبنانيان: زيارتنا إلى سورية بصفة رسمية

| الوطن- وكالات

أعلن وزيرا الصناعة حسين الحاج حسن والزراعة غازي زعيتر اللبنانيان، أن زيارتهما إلى سورية ستكون بصفتهما الرسمية بعد تلقيهما دعوة رسمية من رئيس مجلس الوزراء، عماد خميس، لحضور مؤتمر حول إعادة الإعمار، وذلك رغم الجدل الحاد الذي يدور حول الزيارة.

وحسب الموقع الإلكتروني لقناة «العالم»، فإن وسائل إعلام لبنانية نقلت عن الحاج حسين أمس، تأكيده بأنه «ذاهب إلى سورية كوزير صناعة وليس زيارة شخصية».

وقال حسين: إن «هناك تجارة قائمة بين لبنان وسورية، وهناك نقاط تحتاج إلى معالجة، وعلاقة قائمة مع سورية وهذا الأمر جداً طبيعي».

وكان من المفترض مناقشة زيارة الوزيرين في اجتماع الحكومة اللبنانية أمس، لكن الحريري طلب شطب كل النقاش حول الزيارة من جدول أعمال مجلس الوزراء.

لكن المصادر قالت: إن «الوزيرين سيزوران دمشق بصفتهما الرسمية وليست الشخصية».

وكان ملف عودة العلاقات مع الحكومة السورية، عاد إلى الواجهة اللبنانية بعد سيطرة «حزب الله» على جرود عرسال والقلمون الغربي، ودعوته إلى التنسيق مع الجيش العربي السوري من أجل إعادة اللاجئين السوريين إلى قراهم.

على حين، ذكرت مواقع إلكترونية لبنانية أخرى أن وزير الإعلام اللبناني ملحم الرياشي أشار خلال تلاوته مقررات مجلس الوزراء الذي انعقد في «السراي» الحكومي اللبناني برئاسة الحريري، إلى أن الأخير دعا إلى عدم توريط لبنان فيما سماه «سياسة المحاور».

وأوضح الرياشي أن مجلس الوزراء «لم يأخذ قراراً في موضوع زيارة الوزراء إلى سورية، وأن سعد الحريري أكد على سياسة النأي بالنفس عن المحاور الإقليمية، وأن أي زيارة لوزير لبناني إلى سورية ستكون بصفته الشخصية وليس بتكليف رسمي من الحكومة اللبنانية».

وكانت مصادر إعلامية لبنانية، كشفت أول من أمس عن أن وفداً وزارياً لبنانياً موسعاً سيزور سورية الأسبوع المقبل، في زيارة هي الأولى من نوعها منذ تولي الرئيس العماد ميشال عون رئاسة الجمهورية.

ولفتت المصادر إلى «أن زيارة الوفد منسقة مع رئيس الحكومة، إذ لا يمكن لوزير أن يقوم بزيارة إلى أي دولة من دون موافقة رئيس مجلس الوزراء».

«المجلس الإسلامي السوري» في اسطنبول لا يريد مهاجمة «النصرة» بإدلب!

| الوطن – وكالات

تحرك حلفاء تركيا في المعارضة السورية، من أجل قطع الطريق على أي هجوم أميركي على إدلب بسبب وجود «جبهة النصرة» الإرهابية التي سيطرت على كامل المحافظة مؤخراً.

وتسيطر ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية على منطقة عفرين بجوار ريف إدلب الغربي الشمالي. وتبدي واشنطن إشارات على رغبتها في استخدام مسلحي هذه الميليشيا، التي تقود تحالف «قوات سورية الديمقراطية -قسد» المدعوم من التحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش، في حملة عسكرية، بدعم من طائرات التحالف، ضد معاقل مسلحي «النصرة» بإدلب، انطلاقاً من عفرين.

وفي موقف مفاجئ أعلن مبعوث الرئيس الأميركي إلى «التحالف الدولي» بريت ماكغورك الأسبوع الماضي، أن إدلب تحولت إلى أكبر معقل لتنظيم «القاعدة» في العالم، في إشارة إلى «النصرة».

وفي أيلول من العام الماضي، أعلن أمير «النصرة» أبو محمد الجولاني حل الجبهة وفك ارتباطها عن «القاعدة»، مطلقاً واجهة جديدة لها سماها «جبهة تحرير الشام»، التي ما لبثت أن شكلت واجهة جديدة أخرى هي «هيئة تحرير الشام» تحت قيادة متزعم «جيش الأحرار» أبو جابر الشيخ.

وأثار تصريح ماكغورك قلقاً عميقاً لدى الدوائر التركية، ودفع أنقرة إلى إحياء خططها لمهاجمة جيب معاقل «حماية الشعب» بمنطقة الشهبا حول مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي الغربي، كما جعلها تقترب من طهران لاحتواء الخطر الشديد.

واستنكر ما يسمى «المجلس الإسلامي السوري»، الذي يتخذ من مدينة اسطنبول التركية مقراً له، اتخاذ وجود «تحرير الشام» في إدلب ذريعةً لأي عدوان على المدينة، مشدداً على ضرورة وجود إدارة مدنية تدير شؤون المدينة.

وأورد المجلس في بيانٍ له، نقلته مواقع معارضة: أنه «لا يمكن أن نقبل أو أن يقبل شعبنا أن يتخذ وجود هذه الهيئة مبرراً لهذا العدوان، وذريعةً لتدمير الحجر والشجر وإهلاك الحرث والنسل، ولا نرضى كذلك أن تتخذ بيانات ومواقف المجلس تكؤة لاستباحة أي مدينة سورية».

وأضاف: «نحن نرفض هذا العدوان بعد أن رأينا ما جرى في الموصل والرقة، حيث كان الخاسر الأكبر هم المسلمون من أهل هذه المناطق، فقد رأينا كيف تبخر أكثر المقاتلين وسمح لهم بالتوجه إلى أمكنة أخرى ليكتمل مسلسل التهجير والإبادة». كما شدد على أن تبادر «تحرير الشام» إلى سحب ما سماها «الذرائع» للهجوم على إدلب. مضيفاً إن «كانت تنشد مصلحة الأمة وقد رأت ما حل في المناطق الأخرى، عليهم ألا يخدعوا الناس بانتصارات موهومة خاضوها مع من تورع عن قتالهم وخاف الله فيهم، وفي الوقت نفسه نرى أن الهيئة تسلم المنطقة تلو الأخرى لأعداء الأمة».

مقاتلو جبهة النصرة في جنوب إدلب (رويترز)